



التقييم الخارجي للمرحلة
التجريبية لمشروع
« المدارس الرائدة »



تقرير تقييمي
ملخص



ينخرط مشروع «المدارس الرائدة»، الذي تقوده وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ضمن إطار خارطة الطريق 2022-2026. ويهدف المشروع إلى تحسين جودة التعليم الأساسية، وتقليل الهدر المدرسي، وتعزيز رفاهية التلامذة. وتتوزع الإجراءات المتخذة في هذا السياق على ثلاثة محاور رئيسية: التلميذ(ة)، والأستاذ(ة)، والمؤسسة.

على مستوى «التلميذ(ة)»، يهدف المشروع أساساً إلى التغلب على صعوبات التعلم في الرياضيات واللغات، وذلك من خلال اعتماد مقارنة التدريس وفق المستوى المناسب (TaRL) ومقاربة التعليم الصريح. ولتحقيق ذلك، يركز المشروع على تطوير المهارات المهنية للأساتذة، عبر تدريبهم بشكل خاص على هذه المقاربات. علاوة على ذلك، يسعى المشروع إلى توفير بيئة تعليمية ملائمة، من خلال تحسين الجوانب المادية والأمنية للمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تحسين الجوانب المتعلقة بالتدبير الإداري.

قبل تنزيله على نطاق واسع، تم تجريب هذا المشروع في 626 مدرسة ابتدائية خلال السنة الدراسية 2023-2024. وقد خضعت هذه التجربة لعدة تقييمات من أجل قياس آثارها. في هذا السياق، قامت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بإجراء تقييم خارجي للمرحلة التجريبية لهذا المشروع.

يهدف هذا التقييم إلى قياس مدى تطابق مؤشرات هذه المؤسسات مع المعايير التي تم وضعها في البداية لمشروع «المدرسة الرائدة». كما يسعى إلى تحديد عوامل النجاح الرئيسية للمحاور الكبرى للمشروع، واستخلاص التحديات التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذه، فضلاً عن تسليط الضوء على الفوارق بين الجهات ووسط الجهات بهدف ضمان تنفيذ أكثر عدلاً في مرحلة التعميم.

يعرض هذا التقرير تحليلاً مفصلاً لنتائج التقييم الخارجي للمرحلة التجريبية لمشروع المدارس الرائدة. ويتوزع التحليل على ثلاثة محاور أساسية: المؤسسة، والأستاذ(ة)، والتلميذ(ة). تم تفصيل كل محور من هذه المحاور في عدة أبعاد تتعلق بالجوانب المختلفة التي يستهدفها المشروع. كما يتضمن التقرير أيضاً عرضاً لتطور مستوى التلامذة في اللغات والرياضيات من خلال تحليل نتائجهم في اختبارات ASER.

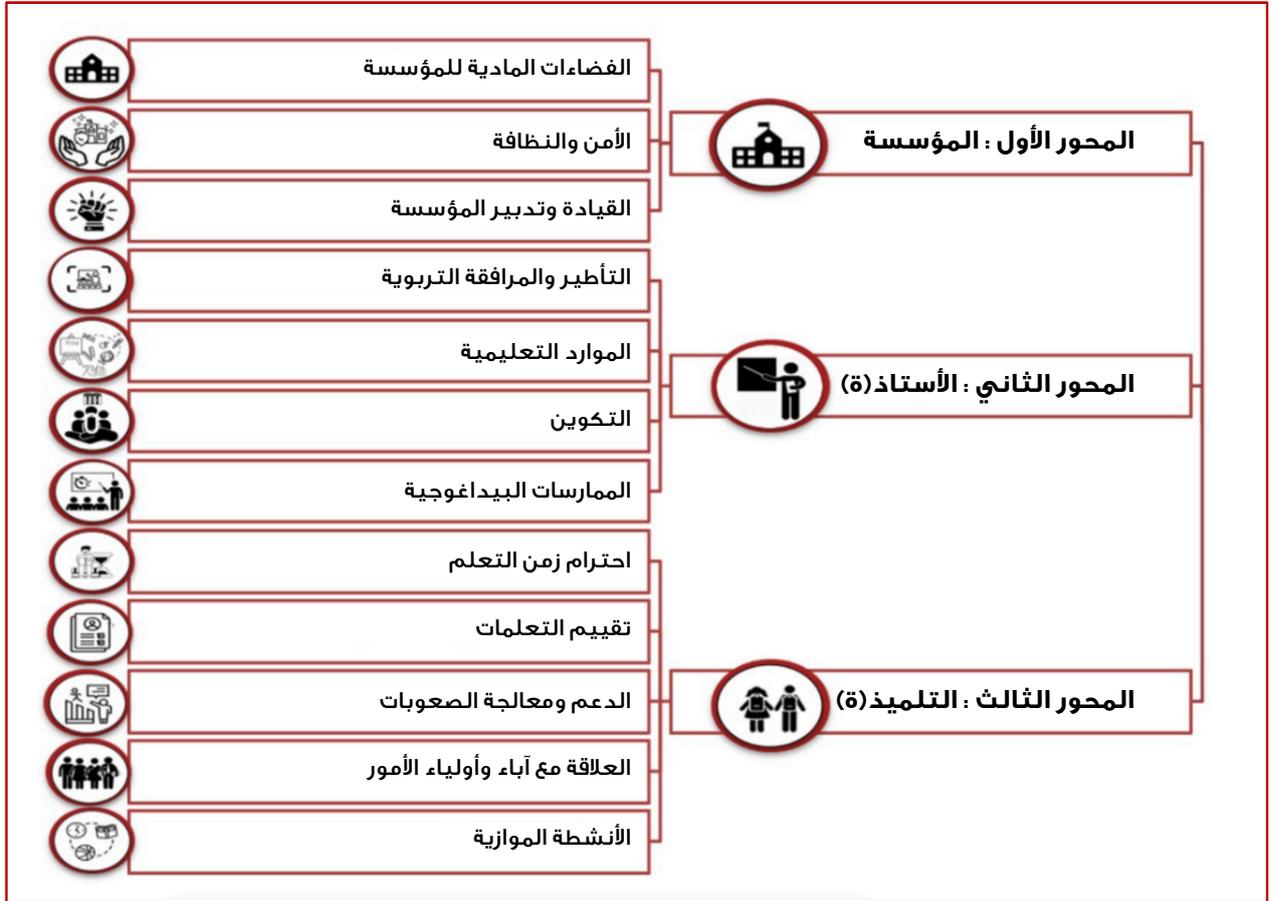
1. المقاربة المنهجية لتقييم المدارس الرائدة

يهدف التقييم الخارجي لمشروع المدارس الرائدة، الذي أجرته الهيئة الوطنية للتقييم، بالأساس إلى فحص مدى التطابق بين مؤشرات المؤسسات المشاركة في هذه التجربة والمعايير التي وضعتها الوزارة. وهذا يتيح تقييم مستوى نجاح تنفيذ هذه الإصلاحات من خلال تسليط الضوء على الإنجازات، فضلاً عن التحديات والصعوبات التي يجب التغلب عليها لتوسيع المشروع وتعميمه بنجاح.

أداة التقييم

يتعلق هذا التقييم بنفس المحاور التي تناولها التقييم الذاتي الذي أجرته المؤسسات: محور «المؤسسة»، محور «الأستاذ(ة)»، ومحور «التلميذ(ة)». وتنقسم هذه المحاور إلى اثني عشر بُعداً، يعالج كل منها جانباً معيناً. وهذه الأبعاد تتضمن بدورها 42 بُعداً فرعيّاً.

الخطاطة 1. محاور التقييم للمرحلة التجريبية للمدارس الرائدة وأبعادها



المصدر: الهيئة الوطنية للتقييم، 2024

تم استخدام عدة أدوات لجمع معلومات متنوعة تسمح بتغطية جميع الجوانب المتعلقة بالمحاور الثلاثة المذكورة أعلاه. وتشمل هذه الأدوات:

- **الاستبيانات:** موجهة إلى المديرين والمديرات والأساتذة، وتهدف هذه الاستبيانات إلى جمع بيانات حول إدارة المؤسسة، والبنية التحتية، والممارسات القيادية، والممارسات التربوية، وتكوين الأساتذة؛
- **شبكات الملاحظة:** تستخدم لتقييم حالة المباني، والبنية التحتية، والبيئة المادية للمدرسة، وكذلك للتحقق من التطابق مع الممارسات المرتبطة بالتعليم الصريح؛

• الاطلاع على الوثائق: يسمح بالتحقق من تصريحات الفاعلين من خلال المستندات الرسمية والوثائق الإدارية؛

• اختبارات ASER: موجهة إلى التلامذة لقياس مستوى إتقانهم للكفايات الأساسية في الرياضيات واللغات.

العينة

استهدف التقييم 626 مدرسة في المرحلة التجريبية للمشروع. وبالتالي، شارك جميع مديري ومديرات هذه المؤسسات في الاستبيان. أما بالنسبة للأساتذة والتلامذة، فقد تم اختيار العينات بطريقة عشوائية، بإجمالي 2457 أستاذًا وأستاذة و8732 تلميذًا وتلميذة.

في كل مدرسة، تم اختيار الأساتذة من خلال السحب العشوائي البسيط لأستاذ(ة) من بين المشاركين والمشاركات في المشروع، وذلك في كل مستوى دراسي من السنة الثانية ابتدائي إلى السنة السادسة ابتدائي. وباستثناء أستاذ(ة) السنة الثانية، شارك الأساتذة الأربعة الآخرون في التقييم من خلال تعبئة الاستبيان وملاحظة الدرس. تم اختيار الأساتذة مع ضمان التوازن من حيث المتغيرات مثل الجنس والمستوى الدراسي والمادة التي يتم تدريسها.

بعد سحب الأساتذة، تم تكوين عينة من التلامذة، حيث تم اختيار تلميذين من السنة الثانية ابتدائي وثلاثة تلامذة في المستويات الأخرى، بهدف إجراء الاختبار لقياس مستوى التلامذة. هذه الطريقة التي تجمع بين السحب العشوائي البسيط والطبقية حسب المستوى تضمن تغطية منهجية ومتوازنة لجميع المستويات. علاوة على ذلك، تم أخذ تمثيل النوع بعين الاعتبار في بروتوكولات الاختيار.

جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال منصة CSPro، التي تم وضعها على الأجهزة اللوحية. وقد تمت هذه العملية بواسطة 47 محققًا تم تعيينهم وتدريبهم لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، قام 12 مشرفًا بالإشراف على سير التحقيق بشكل جيد، إلى جانب فريق الهيئة الوطنية للتقييم الذي قام بإجراء عمليات مراقبة للجودة من خلال زيارة عدة مدارس في جميع جهات المغرب.

المؤشرات

من أجل تقييم درجة التطابق مع الأهداف المحددة لـ «المدرسة الرائدة»، تم إعداد مؤشرات مركبة بناءً على البيانات التي تم جمعها. تتراوح هذه المؤشرات من 0 إلى 100، وكلما اقتربت هذه المؤشرات من 100، كلما أظهرت المؤسسات مستوى أعلى من التوافق مع معايير الجودة المحددة.

من المهم ملاحظة أن هذه المؤشرات تُحسب لكل مؤسسة بالإضافة إلى المتوسط الوطني، مما يسمح بتحديد موقع كل مؤسسة مقارنةً بالمتوسط الوطني. ومن أجل دراسة التفاوتات المرتبطة بالعامل الجغرافي، يتم أيضًا حساب متوسطات هذه المؤشرات حسب الجهة والوسط.

علاوة على ذلك، تم إعداد مؤشرات تسمح بتحليل تطور مستوى أداء التلامذة بناءً على نتائجهم في اختبارات ASER، وذلك في ثلاثة مراحل زمنية مختلفة. تم إجراء الاختبار الأول من قبل الوزارة في شتنبر 2023 بهدف معرفة المستوى الأولي للتلامذة قبل البدء في مرحلة الدعم باستخدام مقاربة TaRL. أما الاختبار الثاني، فتم هو أيضًا من قبل الوزارة في نوفمبر 2023، عند نهاية فترة الدعم، وقبل البدء بمقاربة التعليم الصريح. وأجرت الهيئة الوطنية للتقييم الاختبار الثالث في إطار التقييم الخارجي في مايو 2024.

II. نتائج التقييم الخارجي

الأداء العام للمدارس الرائدة

أظهر تحليل مؤشر المطابقة العام أن المؤسسات قد حققت، في المتوسط، مستوى أداء مرضياً مقارنة بالأهداف المحددة، حيث حصلت على درجة مطابقة بلغت 79 نقطة من أصل مئة. وعلى الرغم من أن معظم المؤسسات قد حققت درجات تتجاوز 75 نقطة، إلا أن البعض منها لا يزال يواجه صعوبات في تحقيق النتائج المتوقعة. في هذا السياق، يبقى الفارق في الدرجات بين المؤسسة الأكثر أداءً وتلك الأقل أداءً كبيراً (42 نقطة).

علاوة على ذلك، حققت المؤسسات القروية أداءً مشابهاً في المتوسط للمؤسسات الحضرية (78 نقطة مقابل 80 نقطة). ومع ذلك، تظهر التفاوتات عند مقارنة المؤسسات ذات الأداء العالي بتلك ذات الأداء المنخفض. في الوسط الحضري، تكون النسب المئوية للمؤسسات ذات الأداء العالي جداً (27%) وتلك ذات الأداء الأقل (23%) قريبة نسبياً. في المقابل، في الوسط القروي، هناك عدد أقل من المؤسسات ذات الأداء العالي جداً (13%) وعدد أكبر من المؤسسات ذات الأداء الأقل (35%). ومن المهم الإشارة إلى أنه يجب تحليل هذه النتائج مع مراعاة التمثيل المحدود للمدارس القروية في هذا المشروع.

كما تظهر تفاوتات بين المناطق عند دراسة درجة التطابق العام حسب الجهة، لا سيما بين جهة الشرق (86 نقطة) وجهة الداخلة-وادي الذهب (69 نقطة). علاوة على ذلك، داخل نفس الجهة، يمكن ملاحظة تباين في مستويات التطابق بين المدارس، مما يعكس الفروقات داخل الجهات نفسها.

تُظهر هذه التقييمات للأداء العام للمدارس أن هذه الأخيرة تلتزم، بشكل عام، بالمعايير المحددة للمدرسة الرائدة. ومع ذلك، هناك فرص للتحسين يجب استثمارها وفوارق يجب العمل على تقليصها.

سيتمكن التحليل العميق، إذن، حسب المحور، والبُعد، والبعد الفرعي من تحديد مكامن القوة والضعف التي تستدعي اهتماماً خاصاً.

محور «المؤسسة»

على الرغم من أن عملية التعليم والتعلم تتم داخل الفصل الدراسي مع الأستاذ(ة) والتلامذة كأطراف رئيسية، إلا أنها تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي يتفاعلون داخلها. ولا تقتصر هذه البيئة على الفضاءات المادية للمؤسسة، بل تشمل أيضاً الأمن، والتدبير، والقيادة. وتشكل هذه العناصر أبعاداً هامة في مشروع المدارس الرائدة، ويظل تحقيق الأهداف الموكلة إليها أمراً بالغ الأهمية.

الفضاءات المادية لمؤسسات الريادة

تجمع الفضاءات المادية عدة أبعاد فرعية تتعلق بالبنية التحتية، والمعدات، والتجهيزات. وقد كانت النتائج المحققة في هذا المستوى في مدارس الريادة مرضية بشكل عام، حيث بلغ المعدل المتوسط 78 نقطة، مما يعكس الجهود المبذولة لتحسين الظروف وجعلها أكثر ملاءمة للتعليم. ومع ذلك، يظهر أن هذا المعدل مرتفع في الوسط الحضري (81 نقطة) مقارنة بالوسط القروي (74 نقطة). كما تظهر الفوارق الجهوية، حيث سجلت جهة الشرق أعلى معدل، في حين سجلت جهات أخرى مثل سوس ماسة، مراكش آسفي، والداخلة وادي الذهب معدلات أقل من المتوسط الوطني.

علاوة على ذلك، يظهر تحليل الجوانب المختلفة المتعلقة بهذا البعد أن بعضاً منها يحتاج إلى اهتمام خاص، خاصة فيما يتعلق بنظافة المرافق الصحية التي سجلت أدنى درجة تطابق (59 نقطة)، لا سيما في مناطق سوس-ماسة (40 نقطة) وتطوان-طنجة-الحسيمة (56 نقطة).

الأمن والنظافة في مؤسسات الريادة

يتكون هذا البعد من عدة أبعاد فرعية تشمل الأمن والنظافة في المداخل والمناطق المحيطة، خدمة الأمن، برنامج الحراسة الخاص بالتلامذة في حال تغيّب الأساتذة، معدات الأمن، حقيبة الإسعافات الأولية، ونظافة المؤسسات. وقد كانت الإنجازات المتعلقة بهذه الجوانب ملحوظة، حيث سجلت درجة توافق مرضية في كل من الوسطين الحضري (85 نقطة) والقروي (80 نقطة). سجلت بعض الجهات، مثل جهة الشرق والعيون الساقية الحمراء، معدلات عالية (حوالي 90 نقطة)، في حين أن جهات أخرى بحاجة إلى مزيد من الجهود للوصول إلى مستويات أفضل، مثل: مراكش آسفي (79 نقطة)، درعة تافيلالت (78 نقطة)، وسوس ماسة (75 نقطة). وعند المقارنة مع بقية الأبعاد الفرعية، سجلت خدمة الحراسة أدنى درجة، خاصة في الوسط القروي (61 نقطة).

القيادة وإدارة مؤسسة الريادة

يتعلق هذا البعد بمشروع المؤسسة، ومتابعة تنفيذ أهدافه، والمشاركة التربوية، والإدارة المالية، بالإضافة إلى إدارة السلوكيات وامتثال الفصول. بشكل عام، تلتزم المؤسسات إلى حد كبير بالمعايير المتعلقة بهذا البعد، حيث سجلت درجة تطابق بلغت 80 نقطة. ورغم أن الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي ضئيلة، إلا أن الفوارق الجهوية لا تزال قائمة. في الواقع، يظهر فارق كبير بين الجهة الأكثر أداءً (كلميم واد نون) والجهة الأقل أداءً (الداخلة وادي الذهب)، حيث يصل الفارق إلى 28 نقطة. علاوة على ذلك، يظهر فحص المعدلات حسب البعد الفرعي أن المؤسسات لا تزال تواجه صعوبات في إدارة الاكتظاظ (59 نقطة) وفي عقد الاجتماعات الأسبوعية ضمن إطار مشروع المؤسسة (62 نقطة).

محور «الأستاذ(ة)»

تعتمد جودة التعليم، من بين أمور أخرى، على جودة تكوين الأساتذة والتدريب الذي يتلقونه، وممارساتهم في الفصل الدراسي، والموارد التعليمية المتاحة لهم. وتشكل هذه العناصر أبعاداً أساسية يجب على المؤسسات المشاركة في مشروع المدارس الرائدة الالتزام بالمعايير المطلوبة لها.

التأطير والدعم التربوي

يتم تقييم هذه الجوانب من خلال وتيرة زيارات المفتشين والمفتشات وإعداد التقارير التي تساعد الأساتذة على تحسين أدائهم الفصلي. فيما يتعلق بهذا البعد، تظهر المؤسسات درجة تطابق متوسطة قدرها 60 نقطة، مع فارق ملحوظ بين الوسطين الحضري والقروي لصالح الوسط الحضري (68 نقطة مقابل 48 نقطة).

ويعزى هذا الفارق بشكل رئيسي إلى ضعف أداء المؤسسات القروية، التي سجلت معدلاً متوسطاً قدره 47 نقطة فيما يتعلق بالبعد الفرعي المتعلق بالزيارات الأسبوعية للمفتش(ة)، بينما سجلت المؤسسات الحضرية معدلاً قدره 82 نقطة. من ناحية أخرى، تظهر المؤسسات من كلا الوسطين درجات تطابق قريبة فيما يتعلق بالتقارير المقدمة للأساتذة من أجل تحسين أدائهم (54 نقطة في الوسط الحضري و50 نقطة في الوسط القروي). أما التفاوتات بين الجهات فهي كبيرة أيضاً، حيث تتراوح بين 91 نقطة في جهة العيون الساقية الحمراء و35 نقطة في جهة درعة تافيلالت، على مستوى البعد الإجمالي.

الموارد التربوية

يتعلق هذا البعد بمعدات الفصل، والوسائل التربوية، وركن القراءة في الفصل. بشكل عام، حققت المؤسسات، سواء في الوسط الحضري أو القروي، نتائج مرضية، حيث سجلت درجة تطابق وطنية قدرها 79 نقطة، وذلك بفضل الجهود المبذولة في مجال التجهيزات. ومع ذلك، تظل الإنجازات المتعلقة بركن القراءة متواضعة (54 نقطة). في هذا السياق، لا تمتلك نسبة كبيرة من المؤسسات هذا الركن (21%). ومن بين تلك التي تمتلكه، يشير البعض إلى أنه غير مجهز أو بالكاد مجهز، أو أنه لا يُستخدم.

على المستوى الجهوي، تبرز جهة الشرق بأداء مرتفع يعكسه درجة تطابقها البالغة 93 نقطة، وهو أداء ملحوظ في الأبعاد الفرعية الثلاثة. بالمقابل، حصلت جهات بني ملال-خنيفرة، درعة تافيلالت، والداخلة وادي الذهب على أدنى الدرجات، لا سيما فيما يتعلق بركن القراءة (12 نقطة في بني ملال-خنيفرة، 16 نقطة في درعة تافيلالت، و35 نقطة في الداخلة وادي الذهب).

تكوين وإشهاد الأساتذة في مقاربتى التدريس وفق المستوى المناسب (TaRL) والتعليم الصريح

بالنسبة إلى هذا البعد المتعلق بالمقاربتين: التدريس وفق المستوى المناسب (TaRL) والتعليم الصريح، سجلت المؤسسات درجات تطابق قدرها 73 نقطة في المقاربة الأولى و66 نقطة في المقاربة الثانية. إذ جاءت الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي طفيفة أو شبه منعدمة. على المستوى الجهوي، إذ سجلت جهات الشرق وكلميم واد نون نتائج أعلى من المتوسط الوطني للمؤشر العام لهذا البعد (76 و75 نقطة على التوالي). في المقابل، حصلت جهات الداخلة وادي الذهب والعيون الساقية الحمراء على درجات أقل بكثير، سواء في TaRL (54 و57 نقطة) أو في التعليم الصريح (57 و67 نقطة).

الممارسات التربوية وفقاً لمقاربتى TaRL والتعليم الصريح

سمحت الدورات التكوينية المقدمة للأساتذة بفهم جيد للممارسات المنبثقة عن هاتين المقاربتين التكميليتين. تظهر النتائج أنهم نجحوا في تنفيذها بشكل جيد، حيث تجاوزت درجات التطابق 80 نقطة في كلا الوسطين الحضري والقروي. علاوة على ذلك، تمكنت جميع الجهات من مواجهة هذا التحدي، ولكن بدرجات متفاوتة. فجهة كلميم واد نون كانت الأفضل أداءً، خاصة فيما يتعلق بتطبيق التعليم الصريح (93 نقطة)، بينما كانت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة الأكثر تطابقاً مع مقاربة TaRL (91 نقطة). أما جهات الداخلة وادي الذهب والعيون الساقية الحمراء، فقد حصلت على أدنى الدرجات في تطبيق مقاربة TaRL.

محور «التلميذ(ة)»

في هذا المحور، يركز التقييم على الجوانب المتعلقة مباشرة بالتلامذة والتي تؤثر بشكل مباشر على تحصيلهم الدراسي. يتعلق الأمر باتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين أداء التلامذة، مثل احترام زمن التعلم، وتقييم المكتسبات الدراسية، بالإضافة إلى الدعم والمعالجة. كما تشمل هذه التدابير أيضاً خلق بيئة ملائمة للتعلم، حيث يشارك الآباء في الحياة المدرسية لأبنائهم، وحيث يستفيد التلامذة من الأنشطة الموازية التي تساهم في تعزيز تنميتهم وفتحهم.

احترام زمن التعلم

على المستوى الوطني، سجلت المؤسسات التعليمية درجة متوسطة قدرها 76 نقطة لهذا البعد الذي يتضمن بعدين فرعيين. الأول، «احترام زمن التدريس» والذي يتناول احترام الأساتذة للعدد المحدد للساعات الدراسية، بينما يتناول الثاني، «إنشاء نظام لإدارة تغيب التلامذة» والذي يهتم بإشكالية التغيب عند التلامذة.

تُظهر مقارنة المعدلات بين هذين البعدين أن مدارس الريادة تلتزم أكثر بالمعايير بالنسبة للبعد الأول (81 نقطة) مقارنة بالثاني (71 نقطة). وفي هذا الصدد، تُظهر النتائج أن 70% من مؤسسات الريادة تشير إلى حالات تغيب ممتد (سنة أيام متتالية) خلال مدة شهر، حيث تم تحديد الأسباب الرئيسية لهذه التغيبات في حالات مرض التلامذة (وهو ما أشارت إليه 52% من المؤسسات)، تليها المشاكل الأسرية (تمت الإشارة إليها من قبل 24% من المؤسسات).

علاوة على ذلك، فإن الفوارق المرتبطة بالوسط، تكاد تكون غير ملحوظة في هذا البعد. بالإضافة إلى ذلك، رغم أن العديد من الجهات تحقق معدلات قريبة من المعدل الوطني مثل الرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-آسفي، فإن جهات أخرى سجلت معدلاً أدنى مثل العيون-الساقية الحمراء (58 نقطة) والداخلة-واد الذهب (67 نقطة).

تقييم التعلّيمات

يغطي هذا البُعد بعدين فرعيين، يتناول الأول آليات متابعة تقدم التلامذة، بينما يقيم الثاني موضوعية قياس المكتسبات من خلال تقدير مدى التوافق بين التقييم البعدي الذي أجرته الوزارة خلال شهر نونبر 2023، والتقييم الخارجي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم خلال شهر ماي 2024.

إن النتائج المتعلقة بهذا البُعد مرضية بشكل عام، سواء في الوسط الحضري أو القروي، حيث سجلت معدلات 84 و83 نقطة على التوالي. ومع ذلك، يكشف التحليل الجهوي عن اختلافات كبيرة بين الجهات الأفضل أداءً مثل كلميم-واد نون التي سجلت 96 نقطة، فيما سجلت جهتا بني ملال-خنيفرة والداخلية وادي الذهب على التوالي (70 و73 نقطة).

ويبين الفحص التفصيلي لهذين البُعدين الفرعيين أن البُعد المتعلق بموضوعية تقييم المكتسبات الدراسية للتلامذة حصل على درجة أعلى (93 نقطة) مقارنة بالبُعد المتعلق بمتابعة تقدم التلامذة من خلال ملء دفاتر الكفايات بانتظام من قبل الأساتذة والمصادقة عليها من قبل المفتش(ة) (74 نقطة).

الدعم ومعالجة الصعوبات

يسعى هذا البُعد لتقييم التزام المؤسسات التعليمية بتقديم الدعم اللازم إلى التلامذة الذين ما زالوا يواجهون صعوبات في التعلم حتى بعد استفادتهم من حصص الدعم المكثفة في بداية السنة الدراسية. في هذا الصدد، تُظهر النتائج أداءً متميزاً، حيث سجل معدل قدره 87 نقطة، دون وجود فرق كبير بين الوسطين الحضري والقروي.

يكشف التحليل حسب الجهات عن وجود اختلافات ملحوظة، خاصة بين الجهات الأفضل أداءً مثل الشرق وكلميم-واد نون والجهات التي سجلت أدنى النتائج، مثل العيون-الساقية الحمراء والداخلية-واد الذهب. فقد حصلت هذه الأخيرة على حوالي 40 نقطة فيما يتعلق بالبُعد الفرعي «توافر قائمة محدثة للتلامذة الذين يواجهون صعوبات في التعلم»، وهو شرط أساسي للمعالجة ويساعد في متابعة تطور مستوى التلامذة.

العلاقات مع آباء وأولياء أمور التلامذة

لتقييم مدى احترام المدارس الرائدة للمتطلبات المتعلقة بالعلاقات مع آباء وأولياء الأمور، تم أخذ ثلاثة أبعاد فرعية بعين الاعتبار: وجود جمعية قانونية ونشطة لآباء وأولياء أمور التلامذة؛ تنظيم لقاءات سنوية وتنظيم أيام أبواب مفتوحة؛ التواصل مع آباء وأولياء الأمور بخصوص نتائج وسلوك أبنائهم.

وقد أظهرت دراسة المؤشر الإجمالي لهذا البُعد أن المؤسسات، بشكل عام، تسجل أداءً جيداً في ما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات المتعلقة بالعلاقات مع آباء وأولياء أمور. حيث حصلت على معدل 82 نقطة، مع وجود فرق طفيف بين الوسطين الحضري (83 نقطة) والقروي (80 نقطة). ومع ذلك، عند فحص الأبعاد الفرعية الثلاثة، يتبين أن الأداء يكون أفضل عندما يتعلق الأمر بإعلام الآباء وأولياء الأمور بنتائج وسلوك أبنائهم (91 نقطة). من جهة أخرى، تُظهر النتائج حسب الجهات اختلافات ملحوظة، حيث تتراوح المعدلات بين 93 نقطة في كلميم-واد نون و69 نقطة في الدخلة-واد الذهب.

الأنشطة الموازية

يتعلق الأمر في هذا البُعد، بالتحقق من مدى التزام المؤسسات التعليمية بتشجيع مشاركة التلامذة في الأنشطة الموازية من خلال إنشاء أنشطة تعليمية وإعداد برنامج سنوي لهذه الأنشطة. كما يتطلب الأمر فحص التقارير و/أو الصور التي تثبت القيام بهذه الأنشطة.

ويكشف تحليل المؤشر الذي يجمع هذه العناصر أن المؤسسات التعليمية تحقق، بشكل عام، مستوى عالٍ من الالتزام، سواء في الوسط الحضري (86 نقطة) أو في الوسط القروي (87 نقطة). ومع ذلك، تختلف المعدلات من جهة إلى أخرى،

حيث تتراوح من 71 نقطة في جهة الداخلة-وادي الذهب إلى 98 نقطة في جهة كلميم-وادي نون. كما حصلت جهة الشرق على درجة عالية (92 نقطة)، في حين سجلت جهات درعة-تافيلالت، والعيون-الساقية الحمراء، وبنى ملال-خنيفرة درجات أقل. أما الجهات الأخرى، فتقترب معدلاتها من المعدل الوطني.

مستوى التلامذة في اللغات والرياضيات

كشفت تحليل نتائج التلامذة في اختبارات ASER أن الجهود المبذولة في إطار مقاربتى TaRL والتعليم الصريح قد ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى تعلم العديد من التلامذة بين شهري شتنبر ومايو. وكان التحسن ملحوظاً في هذا الصدد بالنسبة إلى مادتي الرياضيات واللغة الفرنسية مقارنة باللغة العربية. فبالنسبة إلى المادتين الأوليتين، شهد 67% و62% من التلامذة تحسناً في مستواهم، على التوالي، مقابل 50% في مادة اللغة العربية. ومع ذلك، تميل هذه النسب إلى التراجع مع الانتقال من المستويات الدراسية الأولية (المستويين الثاني والثالث ابتدائي) إلى المستويات العليا (المستويات الرابع والخامس والسادس ابتدائي).

من ناحية أخرى، لم يستفد جل التلامذة المستهدفين من هذه البرامج، حيث إن نسبة كبيرة منهم لم تحقق أي تقدم، بل شهدت مستويات بعضهم تراجعاً. وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين المواد والمستويات الدراسية، حيث تتراوح من 26% إلى 55%. وهذه النسب تكون أعلى في المستويات الدراسية المتقدمة، مما يشير إلى أن التحديات أكبر بالنسبة إلى التلامذة في هذه المستويات والذين راكموا تعثرات خلال السنوات الأولى من تدرّسهم.

علاوة على ذلك، أظهرت مقارنة تطور تعلم التلامذة بين فترة الدعم «TaRL» وفترة التعليم الصريح أن أكبر مكسب تم تحقيقه كان خلال الفترة الأولى، في حين شهدت الفترة الثانية استقراراً نسبياً في المستوى. هذا الاستنتاج الذي ينطبق على جميع المستويات الدراسية وعلى جميع المواد يعكس التأثير الكبير لتطبيق مقاربة TaRL على مدار شهرين بشكل مكثف. في حين يبقى تأثير التعليم الصريح محدوداً ويستدعي اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعلم المكتسب وضمان تقدمه المستمر.

يعد مشروع المدارس الرائدة برنامجًا طموحًا يهدف إلى تحسين جودة التعليم في المدارس المغربية. ويستثمر المشروع موارد بشرية ومالية مهمة من أجل تعزيز مستوى إتقان التلامذة للكفايات الأساسية، وتوفير تعليم ذي جودة عالية يعتمد على مناهج مبتكرة وبيئة تعليمية ملائمة.

أظهر التقييم الخارجي للمرحلة التجريبية، الذي أشرفت عليه الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مدى تطابق مؤشرات المؤسسات مع المعايير المحددة من قبل الوزارة الوصية. إذ تم تحليل مدى التطابق هذا عبر ثلاثة محاور رئيسية هي: «المؤسسة»، و«الأستاذ(ة)»، و«التلميذ(ة)»، بالإضافة إلى الأبعاد الفرعية المتعلقة بكل منها.

وقد أظهرت نتائج التقييم الجهود المبذولة، حيث سجل معدل عام للتطابق بلغ 79 من 100، وهو معدل مرضٍ في محور «المؤسسة»، حقق البعد المتعلق بالأمن والنظافة في المؤسسة والمناطق المحيطة بها درجة عالية من التطابق بلغت 83 نقطة، رغم أن الجانب المتعلق بالمرافق الصحية يحتاج إلى مزيد من الجهود لتلبية احتياجات النظافة والصيانة بشكل مناسب.

أما في محور «الأستاذ(ة)»، فقد حقق بعد «الممارسات التربوية» 86 نقطة، وهو أعلى معدل بين الأبعاد الأربعة لهذا المحور، مما يعكس التزام الأساتذة بتطبيق الأساليب المحددة. وفيما يتعلق بمحور «التلميذ(ة)»، سجل بعد «الدعم وإدارة صعوبات التعلم» 87 نقطة، مما يدل على متابعة فعّالة لتقدم التلامذة على المستوى الوطني.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن الجهود المبذولة في إطار مقارنتي TaRiL والتعليم الصريح قد مكنت نسبة كبيرة من التلامذة، خاصة في المستويات الدراسية الأولى (السنة الثانية والسنة الثالثة من التعليم الابتدائي)، من تحسين مستوى تعلمهم. ومع ذلك، ورغم هذه التقدمات الملحوظة، لا يستفيد جميع التلامذة من هذه الجهود بنفس القدر أو بنفس الفعالية.

على الرغم من الإنجازات المشجعة التي تم تحقيقها، إلا أن الفوارق بين الجهات وداخل كل جهة تظل بارزة، مما يبرز أهمية أخذ تنوع السياقات التي تعمل فيها المدارس بعين الاعتبار. كما أن هناك تحديات أخرى يجب التغلب عليها من أجل تعزيز النتائج المحققة وضمان توسيع المشروع ليشمل مؤسسات تعليمية إضافية.

في مقدمة هذه التحديات يأتي التأطير التربوي للأساتذة من قبل المفتشين والمفتشات. فعدد هيئة التأطير التربوي غير الكافي يجعل من الصعب تغطية جميع المدارس بنفس الوتيرة، خصوصاً في المناطق القروية. وتتفاقم هذه الصعوبة بسبب الهدف الطموح للمشروع، الذي يتطلب زيارات أسبوعية من قبل المفتشين والمفتشات، وهي زيارات قد تتضاعف في حال توسيع نطاق المشروع ليشمل مزيداً من المدارس.

كما تشكل الموارد المادية تحدياً آخر، خصوصاً في المؤسسات الموجودة في المناطق النائية، حيث لا يتم تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الربط بشبكة الكهرباء، وتوفير خدمة إنترنت موثوقة، أو حتى وجود فضاءات تعليمية ملائمة. هذه الصعوبات قد تؤثر على قدرة المدارس في الاستفادة من الابتكارات التربوية والفرص التي يوفرها المشروع، مما يعزز الفوارق في الأداء بين التلامذة. ومن أبرز هذه التحديات ما تواجهه المدارس الفرعية في الوسط القروي، التي تُعد أساسية لضمان التغطية التعليمية، خاصة في وجود أقسام متعددة المستويات.

علاوة على ذلك، فإن اختيار المدارس المشاركة في المرحلة التجريبية وفقاً لمعيار التطوع قد حد من تمثيلية المدارس، خصوصاً تلك الواقعة في المناطق القروية. وقد يكون هذا المعيار ساهم في جذب مدارس تتمتع بشروط ملائمة نسبياً.

لذا، يجب التفكير في أفضل الوسائل لضمان نجاح تنفيذ المشروع في المؤسسات التي تواجه تحديات اجتماعية، واقتصادية وبنوية، والتي يتجاوز التحكم فيها نطاق الفاعلين التربويين.

إضافة إلى هذه التحديات، هناك قيود قد تعيق تقدم مشروع المدارس الرائدة، لا سيما فيما يتعلق بتوجهات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وأحكام القانون الإطار 51-17. تتعلق هذه القيود بعدة جوانب، مثل النموذج التربوي، والحكمة، والتقييم، ودرجة انخراط الفاعلين التربويين.

فيما يخص النموذج التربوي، يقتصر مشروع المدارس الرائدة على تحسين مستوى التحكم في المعارف الأساسية، دون أن يأخذ بعين الاعتبار الكفايات التي تعتبرها الرؤية الاستراتيجية أساسية، مثل الابتكار، والإبداع، والتفكير النقدي. وبالتالي، تظل التعديلات جزئية ولا تضمن تحولاً عميقاً في النموذج التربوي الوطني، أو إعادة هيكلة شاملة ومنهجية للمناهج والممارسات التعليمية عبر جميع المواد الدراسية.

علاوة على ذلك، لم يسمح تنفيذ المشروع في عدد محدود من المؤسسات لجميع التلامذة بالاستفادة منه، مما قد يزيد من الفروقات بين المدارس التي تم دمجها في المشروع وتلك التي لم تُستهدف. وبالنسبة إلى الهيكلة الصارمة للمواد التعليمية وتوحيدها، التي على الرغم من أنها تهدف إلى ضمان التناسق في نقل المعارف وتوحيد الممارسات التعليمية، إلا أنها تحد من المرونة المطلوبة في منهج تربوي متنوع يتجاوب بشكل أفضل مع تنوع الاحتياجات التعليمية-التعلمية للمتعلمين. في هذا السياق، لا يتلقى التلامذة ذوو الاحتياجات الخاصة الرعاية المناسبة.

كما تواجه المدارس الرائدة تحدياً آخر يتعلق بالزيادة التدريجية في الميزانيات المخصصة للمؤسسات التعليمية، بهدف مرافقة تنفيذ مشاريع المؤسسات المندمجة. هذه الخطوة تأتي في إطار تعزيز الاستقلال المالي للمدارس، بما يتماشى مع توجهات الرؤية الاستراتيجية وأحكام القانون الإطار. ومع ذلك، فإن هذه الاستقلالية، رغم الطموحات المرتبطة بها، تواجه أحياناً نقصاً في كفايات مديري ومديرات المؤسسات في مجالي التدبير الإداري والمالي، مما قد يحد من فعالية الاستثمارات ومدى تأثير الإجراءات المتخذة.

بينما تنص الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار على ضرورة وجود حكمة تربوية أكثر لامركزية، تسمح للمؤسسات التعليمية بتكييف عملها وفقاً للخصوصيات المحلية، فإن التنفيذ الفعلي لمشروع «المدارس الرائدة» لا يزال إلى حد كبير يتم تحت إشراف مركزي، خاصة فيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية، والأساليب التربوية، وآليات التبضع، والتقييم. كما تُتخذ العديد من القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد أو تخصيص التمويل لأنشطة معينة على المستوى المركزي. وبالتالي، يبقى دور الأكاديميات الجهوية، والمديريات الإقليمية، والمديرين والأساتذة، على الرغم من الاعتراف به في النصوص الرسمية، محدوداً إلى حد ما. وهو الأمر الذي قد يحد من قدرتهم على تعديل الممارسات بما يتناسب مع الخصوصيات المحلية وتحسين استخدام الموارد استناداً إلى الاحتياجات الفعلية للمؤسسات.

أما فيما يتعلق بالتقييم، فهو أداة هامة لتحسين الممارسات التعليمية ويعتبر جزءاً أساسياً من توجهات الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار. في إطار مشروع المدارس الرائدة، يسمح التقييم بقياس تقدم التلامذة في اللغات والرياضيات بهدف تحديد الفجوات وتكليف التدخلات التعليمية بناءً على ذلك. ومع ذلك، وبالتركيز بشكل رئيسي على المعارف الأساسية، يغفل هذا التقييم جوانب أخرى أساسية من أجل تحقيق تعليم عالي الجودة، وهي تلك التي تدرج ضمن الإطار الأوسع الذي حددته الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

لقد ساهم استخدام منصة «مسار» في تسهيل عمليات متابعة وتقييم التلامذة، إلا أن حجم البيانات وكثافة إدارتها تثير تحديات كبيرة على الصعيدين العملي والإداري، خصوصاً من خلال زيادة العبء على الأطر التربوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن موثوقية التحليلات المنتجة تعتمد بشكل كبير على دقة المعلومات التي تم جمعها، في حين أن الأخطاء المحتملة في مسك المعطيات أو في تقييم الأداء قد تؤثر سلباً على جودة البيانات.

تلعب مشاركة الآباء وأولياء الأمور دورًا رئيسيًا في إنجاح مشروع «المدارس الرائدة»، بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية. غير أن هذه المشاركة تظل متأثرة بشكل كبير بالفوارق الاجتماعية والاقتصادية، حيث يواجه الآباء من الأوساط المحرومة صعوبات أكبر في المشاركة الكاملة في تعليم أبنائهم.

كما أن انفتاح المدرسة على محيطها يندرج أيضًا ضمن الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار، خاصة من خلال مشاركة الجماعات المحلية، والجمعيات، والقطاع الخاص، الذين يمكنهم المساهمة في تعزيز الموارد المتاحة وتنويع الفرص للتلامذة. ورغم أن هذه الدينامية بدأت تظهر في «المدارس الرائدة»، إلا أنها لا تزال في مرحلة التطوير.





ملتقى شارع ألميليا وشارع علال الفاسي
حي الرياض، الرباط، ص.ب : 6535



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

الهاتف : 0537-77-44-25 | contact@csefrs.ma
الفاكس : 0537-68-08-86 | www.csefrs.ma